بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة دولة ليبيا أمام المؤتمر الدولي للأمن النووي

فيينا ، 10-2019/2/14

السيد الرئيس

يطيب لي في البداية أن أتقدم لمعاليكم ولبلدكم الصديق بخالص التهاني على توليكم رئاسة هذا المؤتمر الرفيع ، وأتقدم بالشكر والتقدير لكل من المندوب الدائم لرومانيا والمندوب الدائم لبنما على المجهودات التي بذلوها ومساعيهم القيمة للتوصل الى الإعلان الوزاري لهذا المؤتمر ، الذي نأمل أن يكون فرصة سانحة لتبادل وجهات النظر وتقييم التقدم المحرز في هذا المجال ، وتحقيق املنا في عالم خال من الأسلحة النووية .

كما انتهز هذه الفرصة لأتقدم بالتهنئة للسيد / رافائيل ماريا جروسي بمناسبة انتخابه مديرا عاما للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والشكر والتقدير موصول كذلك للأمانة العامة على حسن التنظيم والاعداد الجيد لهذا المؤتمر .

ولا يفوتني في هذا المقام أن اعرب مجددا عن خالص العزاء في وفاة الراحل يوكيا امانو المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي غادرنا في الأشهر الماضية وترك لنا إنجازات ومساهمات خلال فترة توليه مهام عمله والتي كان لها الأثر الطيب ، ويجب الإشادة بها ، ومن بين ذلك الشعار الذي اطلقه (تسخير الذرة من اجل السلام والتنمية) والذي يجب علينا جميعا العمل به والسعي لتحقيقه ، إن هذه الانجازات المشكورة ستخلد ذكراه الطيبة دون شك .

السيد الرئيس

يرحب وفد بلادي بالتقدم الملموس الذي احرز في السنوات الاخيرة على الصعيد الدولي فيما يتعلق بتعزيز الامن النووي ، بما في ذلك وضع صكوك دولية ملزمة وادخالها حيز التنفيذ وينوه وفد بلادي بالدور الذي يمكن أن تؤديه المبادرات والمؤتمرات الدولية لتيسير تظافر الجهود والتعاون في هذا المجال ، ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لمواصلة تعزيز هذا المسار على الصعيد الدولي ، بما في ذلك التركيز على الحماية المادية وخاصة النقل والاستخدام والتخزين للمواد النووية والمواد المشعة الأخرى والمرافق المرتبطة بها، بالإضافة إلى حماية المعلومات الحساسة والحفاظ على الانظمة والتدابير الضرورية لتقييم وادارة الامن النووي .

السيد الرئيس

إن تحقيق الأمن النووي مرتبط بصورة مباشرة بتحقيق التقدم المحرز في نزع السلاح ومنع الانتشار النووي ، لذلك فان الحديث عن تعزيز الأمن النووي دون احراز تقدم في احداهما عبر تفعيل وتحقيق اهداف المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة ، يعتبر حديث بدون منفعة وهدف يصعب تحقيقه ، ومن هذا المنطلق ، يدعو وفد بلادي الدول غير المنضمة سرعة الانضمام لتلك المعاهدات والاتفاقيات ، تسريعا للجهود الدولية لتعزيز الأمن النووي ، خاصة في الظروف الراهنة التي تشهد تمددا لأنشطة المنظمات الإرهابية في عدة أماكن من العالم مما يهدد الأمن والسلم الدوليين .

السيد الرئيس

ان بلادي ، كما يعلم الجميع تخلت طواعية منذ عام 2003 عن المعدات والأجهزة والبرامج التي قد تؤدي إلى انتاج أسلحة نووية محظورة لإدراكها حجم وخطورة تلك الأسلحة الفتاكة ، ومنذ ذلك التاريخ عبرت في جميع المحافل الدولية عن التزامها بمعاهدة عدم الانتشار واتفاق الضمانات المبرم مع الوكالة ، كما صادقت على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية ، وأعربت عن استعدادها التام للمضي قدما في التعاون مع المجتمع الدولي ومؤسساته وأولت اهتماما خاصا بالنشاطات الدولية المرتبطة بالأمن النووي ومن بينها هذا المؤتمر المهم ، الذي حرصنا على

حضوره والمشاركة فيه ، رغم التحديات الداخلية التي تمر بها ليبيا للتأكيد على الإرادة السياسية الخالصة لحكومة بلادي في دعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمساهمة بشكل مباشر في تعزيز الأمن النووي ، بالإضافة الى المشاركة في المؤتمرات والندوات والاجتماعات الأخرى ذات الصلة .

السيد الرئيس

يدرك وفد بلادي أن الأمن النووي مسؤولية وطنية بالدرجة الأولى تقع على عاتق الدول من خلال تشريعاتها ومؤاساتها الوطنية ، لذلك شرعت بلادي في اتخاذ حزمة من الإجراءات والتدابير الخاصة بتعزيز منظومة الأمن النووي ، نذكر منها :

اعداد الاطار العام للبرنامج الوطني للتعاون مع الوكالة الدولية (CPF) والذي من خلاله يتم تحديد الاحتياجات ووضع الأولويات المتعلقة بتنفيذ برامج ومشاريع التعاون التقني في المجالات المختلفة لمدة خمس سنوات قادمة ، حيث تم توقيع هذا الاتفاق مع الوكالة بتاريخ 2019/9/22 ، وفي اطار تحديث البنية التحتية التشريعية والرقابية ، فقد تم وبمساعدة الوكالة اعداد مسودة القانون النووي الليبي ولائحته التنفيذية ، هذا القانون يتوافق مع المعايير الدولية وينص على انشاء هيئة رقابية مستقلة وقد تمت احالته الى السلطات المختصة لإقراره ، كما يجري حاليا وبالتعاون مع الوكالة تطوير وتحديث نظام التحكم الرقابي في المرافق والأنشطة النووية والاشعاعية ليكون متوافقا مع المعايير الدولية .

في سنة 2012 تم وضع خطة متكاملة للدعم في مجال الامن النووي لمساعدة ليبيا على تحديث وتطوير البنية التحتية الوطنية في مجال الأمن النـــووي ويجري الآن تنفيذها بالتعاون مع الوكالة والدول الداعمة وتشمل هذه الخطة ما يلي :

- مراجعة الاطار التشريعي المحلي والعمل على تحديث وتطوير القوانين واللوائح بما يتوافق والمعايير الدولية .
- مراجعة وتقييم الإجراءات والتدابير الأمنية للمرافق النووية والاشعاعية لتحديد احتياجات الحماية المادية لهذه المرافق وتنفيذ التحديثات اللازمة .

- اعداد وتنفيذ مشروع تطوير الحماية المادية لمركز البحوث النووية ووحدة الكوبلت للعلاج عن بعد بمستشفى طرابلس المركزي ، ويشتمل هذا البرنامج كذلك تطوير الحماية المادية لبعض المراكز الطبية الأخرى .
- جرد وتصنيف المواد النووية والمصادر المشعة المتداولة داخل الدولة والتأكد من توفر التدابير اللازمة للأمان والامن .
- تحديث وتطوير المنظومات الخاصة بسجلات معلومات السلطة الرقابية بما في ذلك منظومة تسجيل المصادر المشعة والمنظومات الخاصة بحصر والتحكم في المواد النووية .
- استحداث مرفق مركزي آمن لتخزين المصادر المستنفذة واليتيمة والمواد المشعة التي يتم ضبطها خارج اطار التحكم الرقابي .
- مساعدة الدولة على إعادة تصدير المصادر المشعة المستنفدة من الفئة الأولى والثانية الموجودة بحوزة بعض الجهات إلى الدول المصنعة .
- تطوير وتحديث الاستراتيجيات والإمكانات الوطنية في مجال الكشف عن المواد النووية والمشعة المهربة عبر المنافذ الحدودية .
- وضع وتنفيذ برنامج وطني للتأهيل والتدريب وتنمية الموارد البشرية في مجال الامن والأمان النووي مع الاخذ في الحسبان ما توفره الوكالة الدولية والدول الداعمة من برامج تدريبية وورش عمل في هذا المجال وعلى سبيل المثال التعاون الثنائي مع الجانب الأمريكي ، وكان آخرها المشاركة في ورشة عمل وطنية للمسؤولين الليبيين حول الاطار القانوني الدولي لمكافحة الإرهاب النووي .

السيد الرئيس

وفقا لنص المادة الرابعة من معاهدة منع الانتشار النووي فان أهمية دعم وتطوير الاستخدام السلمي للطاقة الذرية حق اصيل ومكفول لجميع الدول باعتبارها احد الركائز الأساسية الثلاث للمعاهدة، وهنا نؤكد على دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في دعم تلك الاستخدامات باعتبارها الجهة المختصة والمسؤولة عن ضمان الاستفادة من الطاقة الذرية في المجالات السلمية وكذلك الدور الهام الذي تلعبه الوكالة في نقل الخبرات والتكنولوجيا وتقديم المساعدة المالية والفنية للدول الأعضاء .

السيد الرئيس

تدعو بلادي إلى ضرورة امتثال جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لواجباتها والتزاماتها فيما يتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار ونعتقد جازمين أن السلم والأمن الدوليين لن يتحققا بصورة كاملة حتى يصبح العالم خاليا من أسلحة الدمار الشامل وما تشكله من تهديدات ، وفي هذا الخصوص ندعو مجددا إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل اسوة بالمناطق الأخرى الخالية الأسلحة النووية في افريقيا وامريكا اللاتينية وجنوب شرق ووسط اسيا ، دون تمييز في المعاملة بين كافة الدول .

السيد الرئيس

وفي الختام ، نشدد على أهمية اغتنام هذه الفرصة لبذل المزيد من الجهد للوصول إلى عالم أكثر أمنا ، ولتحقيق كافة الأهداف التي حددتها المعاهدة ، سواء تعلق الامر بعدم الانتشار او نزع السلاح او الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، وهنا يؤكد وفد بلادي مجددا التزامه الكامل بكافة المعاهدات والاتفاقيات التي صادقت عليها في هذا الاطار.

شكرا سيدي الرئيس